

د. أيمن محمود أبو ناهية

تلفون: 2062539

جوال: 0599638009

E-Mail: aabunahia@yahoo.com

مؤتمر الشباب والتنمية في فلسطين (مشاكل وحلول)

الجامعة الإسلامية - كلية التجارة

ورقة عمل:

## التحديات التي تواجه الشباب الفلسطيني وعلاقاته بالإصلاح السياسي

### تقديم

في حين أن الجامعات والكليات والمعاهد في الأراضي الفلسطينية تخرج في كل عام دراسي الآلاف من طلابها وطالباتها، فيما يقوم آلاف آخرون من طلاب الثانوية العامة بالتسجيل للدراسة الجامعية في الوقت الذي يعاني فيه الآلاف من الخريجين منذ وقت طويل من البطالة وانتظار قطار التوظيف ويجبر بعض خريجي البكالوريوس أو الدراسات العليا، الذين علقوا شهادتهم على الحائط، على العمل في مجالات أخرى بعيدة كل البعد عن تخصصاتهم بأجور زهيدة وشروط عمل صعبة، بما في ذلك الاضطرار للعمل في المستوطنات إما بالتنظيف أو بالبناء... الخ، وهي أزمة بكل معنى الكلمة لأنها تطال الآلاف من العائلات التي رغم الظروف الاقتصادية الصعبة عملت كل ما بوسعها لتمويل دراسة أبنائها على أمل ضمان مستقبل واعد لهم.

ومن الواضح أن سوق العمل الفلسطيني بوضعه الحالي لا يستوعب هذا العدد الهائل من الخريجين، فيما يعاني من نقص في تخصصات معينة خاصة التخصصات الصناعية والتكنولوجية، في ظل غياب التخطيط والعشوائية في اختيار التخصصات التي قد لا يحتاجها دائما مجتمعنا الفلسطيني، وهي إحدى النقاط المركزية التي يمكن إذا ما تم الالتفات إليها الإسهام في حل الأزمة، والحقيقة أن أزمة البطالة بمثابة قنبلة موقوتة في المجتمع الفلسطيني مع تزايد الأزمة عاما بعد آخر ما يثير تساؤلات حول التحرك الواجب من أجل واجهتها، وهي مهمة رئيسية سواء لوزارة التعليم العالي أو كافة الجهات ذات الصلة بالعملية التعليمية والتربوية، فلا يعقل أن تبقى أزمة الخريجين دون حلول معقولة وإن يتم الاكتفاء برؤية هذه الأزمة وتعليقها على "شماعة" الوضع الاقتصادي الصعب خاصة أن الوضع الاقتصادي الصعب فعلا لا يمنع إنهاء عشوائية التخصصات عند التسجيل في الجامعات والكليات والمعاهد كما لا يمنع هذا الوضع من البدء في ادخلا تخصصات جديدة تواكب التطور العلمي والتكنولوجي الحاصل في العالم وتنسجم مع احتياجات عملية البناء الفلسطينية. (وزارة التربية والتعليم الفلسطينية 2000-2001)

## الشباب الفلسطيني والبطالة

لقد تقلص العمل لدي الشباب الفلسطيني في فترة التحول الاقتصادي التي شهدته المناطق الفلسطينية في العقد الماضي تجسم في ارتفاع نسب بطالة لحاملي الشهادات وخريجي الجامعات والمعاهد العليا التي يبدو أن المجتمع الفلسطيني لم يتهيأ لها على مستوى القبول النفسي. حيث تصنف البطالة في فلسطين بالهيكلية والمزمنة والمقنعة، وكان من المنتظر أن تتفاقم مع التحولات الاقتصادية كآلية لتعديل توزيع العمل غير الفعال في الاقتصاد الموجه، وجاء تدخل الحكومة بآليات عديدة ومعقدة لتجنب تسريح كبير للعمال، وتحمل مصاريف إحالة للتقاعد الطبيعي والتقاعد المبكر، وسياسة دعم التشغيل بآلياتها العديدة والهجرة والاقتصاد الموازي ساهمت كلها في إبقاء البطالة في مستوياتها أو تحريكها قليلا. وبالتالي تغيرت بالكامل معانيها وتغير محتواها ومكوناتها والإدراكات الذاتية لها، حيث بقيت البطالة رسميا على الأقل في حدود 80% أو أكثر من ذلك حسب الإحصائيات الأخيرة لنسبة البطالة، خاصة أن مستوى بطالة الشباب أصبحت في تزايد مستمر. ومع تخرجهم يواجه الشباب الفلسطيني بطالة قد تطول وتحرمه من مراكمة التجربة واكتساب مؤهلات تساعد للبحث عن عمل في تخصصاتهم أو

بعبارة أخرى عدم ملائمة التعليم مع التشغيل. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005)

وتبرز آخر الدراسات والإحصائيات للبطالة في فلسطين أن تراجع الحكومة في سوق العمل لم يقع تعويضه كما كان منتظرا من طرف القطاع الخاص، وكما وعدت به الإصلاحات الاقتصادية والفئة الأكثر تضررا من هذه الإصلاحات هي التي تمتلك القدرة على إحراج الحكومة حول خياراتها الاقتصادية وتجسيد فشل ملائمة التعليم مع التشغيل وعدم وضوح أدوار المسؤولية، والمقصود بها الشباب العاطل عن العمل والحامل لشهادات جامعية، وهي الفئة التي شهدت صعودا صاروخيا لنسب البطالة والفقر في المجتمع الفلسطيني أثناء العشرية الأخيرة. (عورتاني 2003)

فيما أن الفقر والبطالة ظاهرتان متلازمتين ومرتبطنان ببعضهما البعض، حيث تقوم صلة عضوية بين تلك الظاهرتين، إذا اعتبرنا جانب نقص الدخل من "نقص التشغيل المستمر". حيث ارتفعت معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية بشكل عام وفي قطاع غزة بشكل خاص منذ بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000 وقد زادت حدتها في الخمس سنوات الماضية، حيث أن معظم الشباب الفلسطيني يعانون من مشكلات وتحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية. (عبدالله 2007)

فحسب آخر مسح المركز الإحصاء الفلسطيني للقوى العاملة للدورة الربع الرابع لعام 2001 فقد أصبحت نسبة البطالة بشكل عام في ارتفاع مستمر في الأراضي الفلسطينية، حيث بلغ عدد

الباطلين عن العمل 233 ألف شخص، منهم حوالي 125 ألف في الضفة وحوالي 108 آلاف في قطاع غزة، في حين أن عدد المشاركين في القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالي 1.111 مليون شخص خلال الربع الرابع لعام 2011. واللافت للنظر أن الارتفاع المباشر في أعداد البطالة نجدها في أوساط الشباب للفئة العمرية بين 20 الى 24، إذ تشير الإحصاءات إلى أن 36.0% من الشباب نشيطون اقتصاديا بواقع (58.0% للذكور و13.0% للإناث)، في حين بلغ معدل البطالة بين الشباب حوالي 38.0% (بواقع 36.0% للذكور و45.0% للإناث)، كما أن 87.0% من الشباب غير النشيطين اقتصاديا ما زالوا على مقاعد الدراسة، (بواقع 94.0% للذكور و82.0% للإناث)، 24.0% من الشباب غير راضين عن عملهم الحالي بسبب قلة الأجر، في حين أن 26.0% من الشباب العاملين بأجر تغطي أجورهم النقدية ما لا يزيد عن نصف مصاريف الأسرة، مقابل 10.0% من الشباب يملكون موارد مادية يمكنهم أن يتصرفوا بها دون تدخل من أحد، وبلغ خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين اثنين وأربعة أطفال) في الأراضي الفلسطينية خلال عام 2006 حوالي 518 دولارا أمريكيا، بينما بلغ خط الفقر المدقع (الشديد) لنفس الأسرة المرجعية حوالي 414 دولارا أمريكيا. وتشير إحصاءات الجهاز المركزي أن 57.0% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني خلال عام 2006، في حين بلغت نسبة الأسر التي يقل دخلها عن خط الفقر الشديد حوالي 44.0%. (قليبو 2007، عبد العاطي 2008)

من ناحية أخرى، شكلت الأسر التي يرأسها شباب حوالي 10.0% من إجمالي عدد الأسر. (مسح الشباب، 2007) واستنادا إلى تقرير برنامج تقدير الفقر في فلسطين 2003 " فإن مجموعات مختلفة ومتزايدة من الشباب الفلسطيني يعانون من حالة من التهميش في التركيب الهيكلي المجتمعي ويقعون خارج دائرة القرار والتأثير والاستشارة حتى في القضايا ذات الصلة بالشباب أو بالقطاعات الاجتماعية الأخرى، ولعل أوضح مثال لتهميش الشباب هو عدم وجود تشريعات تكفل تفعيل دور الشباب في المجتمع، فحتى اليوم لم يرَ قانون الشباب النور، والجدير بالذكر أن المسودة الأولى التي وصلت للجنة القانونية في المجلس التشريعي وأثارت الكثير من السخط والاستهجان من العاملين مع الشباب والشباب والاتحادات الشبابية لا تبشر بوجود توجه لإقرار قانون عصري للشباب، يعمل على التمهيد لتصحيح الخلل الموجود في المجتمع، ويعزز مشاركة الشباب في صنع القرار. (المرجع السابق)

ولو أردنا البحث عن أهم الأسباب الرئيسية الكامنة وراء تفشي ظاهرة البطالة لدى الشباب الفلسطيني نجدها متمثلة في الحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، حيث أخذت تنتهج سياسة إغلاق المعابر التجارية ومعابر الأفراد بشكل

مستمر ومنعت العمال الفلسطينيين والبالغ عددهم أكثر من 40 ألف عامل من التوجه إلى أعمالهم داخل الخط الأخضر، مما أفقد قطاع غزة دخل يومي هام جدا من أجور العمال اليومية والتي كانت تعتبر من أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني على مدار سنوات عديدة. فبما أن القدرة الجمعية للبلاد ضعيفة لإيجاد حلول وطنية للبطالة وانعكاساتها، نجد أن تدخلات الحكومة تركزت على إيجاد حلول لمعضلة البطالة بالأساس على القروض الصغيرة لبعث المشاريع أو التدريب الإضافي والتأهيل من خلال سياسة دعم التشغيل. وهذا يتطلب رفع تحدي التشغيل الشفافية والمصادقية والمسائلة والمشاركة واستدعاء الحكم الراشد وحسن التصرف. لأنه لا توجد حلول سهلة أو سريعة أو سحرية ولأن الحلول الآتية المرتجلة لمعالجة المدى القريب تخلق مشاكل عويصة على المدى البعيد ولأن الحلول على المدى البعيد تتطلب تحضيراً نفسياً لا يستقر إلا إذا طرحت الأمور في إطار عقد سياسي جديد يطلب الشرعية من الناس لإنجاز أهداف يلتزم بها ويساءل عليها. (عبدالله 2007)

#### علاقة بطالة الشباب الفلسطيني بازدياد نسب الفقر

إن التكوين الجيد يحمي من البطالة وإن ترتيب المسالك وتحسين جودة التعليم وتدقيق الملائمة بين التعليم وسوق العمل لهو أكبر مخطط سياسي لتجنب البطالة وخلق فرص العمل وتمكين الشاب من انتقال سلس ومرن وسريع من المدرسة إلى المؤسسة. إن البطالة الطويلة تؤدي إلى الإحباط واليأس والتهميش والإقصاء، وتتسبب الثقة بالنفس وتفتح الباب على مشاكل عديدة كالاضطرابات النفسية، والانحراف. ولازالت العائلة والأصدقاء والأقارب يقومون بأدوار بارزة في إسناد الشباب أثناء البحث عن عمل وحمایته من الفقر. (أبو رمضان 2007)

إن تأثير الفقر على الشباب مدمر ومهين، ومع ازدياد التقدم في الخيار الليبرالي يزداد الشباب هشاشة وتضعف حمايتهم الاجتماعية ويضعف تمتعهم بحقوقهم. ومن الجدير بالذكر أن مكافحة الفقر والأمية من أبرز أهداف الألفية وأولويات البرنامج العالمي للشباب. إن المتطلبات الدنيا من الاستقلالية المطلوبة للشباب هي الاستقلالية المادية والتي تتطلب حداً أدنى من الدخل الكفيل بضمان العيش الكريم والحقوق والاستقلالية. حيث يجد الشباب الفلسطيني اليوم، وخاصة الطلبة، صعوبة في الحصول على دخل يضمن لهم استقلاليتهم وهو ما يدفعهم نحو مزيد من التبعية إلى العائلة. كما يعتبر الفقر، إلى جانب البطالة والانقطاع عن التعليم من أهم أسباب الهجرة السرية مع ما تحملها من مخاطر وتهديدات. (المرجع السابق)

يعاني الشباب الفلسطيني الفقر من خلال تدهور الحالة الاقتصادية لأسرهم ومن خلال البطالة ولأن المهن التي يتحصلون عليها غالباً لا تحمي من الفقر بل تغطي عليه. وإن الحكومة مطالبة بمساعدة الشباب في هذه الفترة الانتقالية إذ أن تقلص الموارد يؤدي إلى تقلص الخيارات مما

يفضي إلى انتقاء الأسوأ منها (الإحباط، التهديم الصحي، الجريمة، العنف). فيقدر ما تتوسع الموارد أمام الشباب الفلسطيني تتوسع أيضا الخيارات ويستطيع انتقاء أسلمها وأضمنها وأفيدها للمرور بسلام من هذه الفترة الانتقالية. (قليبو 2007)

لذلك فإن الشباب الفلسطيني أنفسهم لا يرون ضعف الموارد المخصصة إليهم، كما يبدو أنهم لا يعرفون البرامج الموجهة إليهم ولا يعلمون أن بالإمكان إنجاز برامج حماية أفضل في مجتمعنا الفلسطيني. كما أن تطور هذه الحماية رهين بتطور قدرة الحكومة التنظيمية والمادية والعلائقية والمؤسساتية ورهين أيضا بتطوير قدرة الشباب على المطالبة والتأثير والاقتراح من خلال النقابات والجمعيات والإعلام والمشاركة في التخطيط وصياغة البرامج وقدرة الشباب أيضا على الضغط بمعنى العمل الاجتماعي المنظم، المقتدر، الفعال من خلال المشاركة وآلياتها العديدة وبناء المقترح على الحكومة لتطوير هذه المنظومة. (عورتاني وموسى 2003)

### تعزيز الحماية الاجتماعية للشباب الفلسطيني

يبدو أن الشباب الفلسطيني اليوم الفئة الأكثر هشاشة في المجتمع ولا توفر لهم منظومة الحماية القائمة الحماية الضرورية للانتقال بسلام إلى عالم الكهولة لأنها منظومة تديرها مؤسسات منفصلة عن بعضها لا تنسق جيدا فيما بينها وتعطل بعضها وتتنافس على نتائج هزيلة. هذه الأوضاع مرتبطة بأدوار مسؤولية لا بد من البحث عنها وتحديد قدراتها وردم الفجوات فيها وإلا سنعيد دوما إنتاج نفس ضعف النجاعة ويبقى الشباب الفلسطيني والفئات ذوي الاحتياجات الخصوصية تدفع ثمنا باهظا نتيجة غياب منظومة تقييم وتحديد المسؤوليات وتتجزر الإصلاح قبل وقوع الأزمات.

إن غياب آلية تشاركية قادرة على ممارسة الضغط على الحكومة لرفع الشباب الفلسطيني إلى الأجندة السياسية مبكرا وتطوير إستراتيجية وطنية فعالة للشباب أخر الإصلاح الذي يبقى بالأساس مرتبطا بالأزمات. إن الحاجة إلى تطوير وتحسين الحماية الاجتماعية للشباب لا تستند فقط على تلبية احتياجات الأفراد بل تقوم أيضا على ضرورة بناء السلم الاجتماعي والمشروع المجتمعي التضامني ومشروع الإصلاح السياسي. إن النجاح في تحقيق الوئام الاجتماعي مرتبط بمدى تجسيد فكرة المجتمع المتضامن لا فقط في إعانة الفقراء وذوي الاحتياجات بل في تضامن الجهات، والأجيال والفئات وهذا لن يأتي إلا بتطوير منظومة المشاركة ومن خلال تفعيل العمل السياسي والمدني والتطوعي. وإن في انتقالهم من المدرسة إلى العمل ومزاوجة التكوين والتشغيل والبحث عن الاستقلالية في نمط الحياة، يحتاج الشباب في هذه المراحل إصلاحات كبيرة وإرشاد ونصائح ومساندة حقيقية وفعالة، على الحكومة أن توفرها. (محيسن 2005)

إن الخروج من الإصلاح بالأزمات يتطلب تطوير نموذج جديد للتنمية في الأراضي الفلسطينية قائم على ثالوث ذهبي مكون من مؤسسات ديمقراطية ممثلة وذات مصداقية ونخب سياسية ديمقراطية تحمل هموم الوطن وخبرات وطنية عالية الكفاءة ويتحرك هذا المثلث بثقافة المشاركة والحقوق والمسائلة. فمن الملاحظ في أولويات السياسات الاجتماعية غياب الشباب الفلسطيني كأولوية في هذه السياسات التي تخضع لمبدأ متأصل في بنية النظام السياسي الفلسطيني، وهو الإصلاح عند الأزمات وبالأزمات لا استباقها عبر سياسات تشاركية. (الدبي 2005)

فلقد أنتجت التحولات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية ضغوطا قاسية على مستوى فرص الإدماج والمنافع الاجتماعية الموجهة للشباب الفلسطيني. وهو ما يتجلى بوضوح ومنذ سنوات، مع اتجاهات تصاعدية، في ازدياد الطرد الخارجي عن طريق الهجرة السرية والرسومية وازدياد نسب البطالة وخاصة لدى حاملي الشهادات وخريجي التعليم العالي وطول فترة الانتظار للحصول على عمل، إلى جانب تغيرات عميقة في سوق العمل، أبرزها تقلص العرض، وتعاطم المهن الهشة ونهش في الأجور وعدم ملائمة الطلب بالعرض نتيجة سياسات لم توفق في ملائمة المنظومة التعليمية والتكوينية بسوق العمل. وهذا ما دفع بآلاف الشباب الفلسطيني ممن سخرت الحكومة لهم أموالا طائلة للتعلم إلى التكون من جديد أو إلى اللجوء للاقتصاد الموازي الذي تحول إلى مراض ضخمة للشباب من دون أي حماية، أو ضمانة. ويعتبر هذا الوضع من أكبر المعوقات على مستوى تكوين الأسرة لدى الشباب الفلسطيني. (برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت 1999)

كما تجلى هذا الضغط على مستوى تدني خدمات التعليم وتجهيزات المؤسسات العمومية للتربية والتكوين، إلى جانب تدني قدرات القطاع العام في المجال الصحي في ما يخص التعاطي مع الاحتياجات الجديدة لصحة الشباب خاصة في مجال الوقاية، والصحة النفسية والحماية من الإدمان والأمراض الناشئة. ويتجلى أيضا في تدني خدمات قطاعات اجتماعية أخرى كالنقل والسكن الجامعي إلى جانب الضغوطات المتصلة بالفضاء الحضري (العشوائى منه بالأساس) الذي يستوعب أكثر من ثلث الشباب وتشوه منظومة الترفيه والوقت الحر الملائمة لخصوصية الشباب والمراهقين. كل هذا دفع بمنظومة الحماية الاجتماعية للشباب نحو التدهور، وألقى العبء الأكبر للحماية على العائلة التي تتأثر سلبا بهذه التحولات نتيجة التدهور في مقدرتها الشرائية. كما ساهمت هذه التحولات في تنامي عديد المظاهر المستحدثة كانتشار العنف والجريمة واللامبالاة. ومظاهر الاغتراب الاجتماعي والنفسي والفكري وما يصاحبها من شعور الشباب بالوحدة والخوف وفقدان الثقة في النفس وفي المستقبل والنزوع إلى الرفض الهدام أو الانزواء أو الأشكال العنيفة في التعبير والتغيير. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2005)

إن الرؤية السياسية التي تعمل على تعزيز الحماية الاجتماعية للشباب لا بد أن يتوسع مجال تدخلها الاجتماعي للاستثمار في حماية الشباب ولا تترك مسؤولية الحماية بالكامل على كاهل العائلة وأدوات التضامن. كما أن التصور الجديد للسياسات الشبابية المستقبلية يقتضي إنجاز دراسات لفهم الواقع كما هو دون تزييف ودون التهرب من المعطيات التي عادة ما تصنف بالدرجة كالتوزيع الجغرافي و"الجندي" والاجتماعي ورصد التماثلات، وتقييم البرامج السابقة التي تم إعدادها في هذا المجال. إلى جانب البحث والتعرف على درجة الرضا للسياسات الاجتماعية والثقافية والخدمات المسندة للشباب. هذا بالإضافة إلى البحث في تركيبة الجمعيات الشبابية ونشاطها ونجاحاتها ومشاكلها، ومؤشرات مشاركة الشباب وتمثليته ومسؤولياته في منظمات المجتمع المدني والسياسي والفضاء الإعلامي والهياكل الرسمية الموجهة إليه، ودراسة الحياة الطلابية والتلمذية ومشاكلها وخصوصياتها، ورصد مواقف الشباب من القضايا الوطنية كالديمقراطية وحقوق الإنسان والإرهاب والفساد والانتخابات وإشراكه في صنع القرارات والمشاريع الإقليمية وغيرها من المواضيع التي تعزز لديهم ثقافة العمل. (عبد العاطي 2007)

فالمطلوب اليوم الاستثمار في بناء قواعد بيانات صديقة للشباب ومنصفة له، وبعث مراكز استطلاع رأي مستقلة تتصل بالشباب مباشرة. والعمل على توثيق أدق للمعطيات الحالية التي تنتجها عديد من الأطراف وتمكين الشباب من الاطلاع عليه فضلا عن الباحثين والأحزاب والجمعيات وكل المهتمين بما توفره القواعد المعلوماتية الحديثة من سهولة النشر والتوزيع. ولا بد من تشريك الشباب في صياغة المعلومة واستغلالها للمطالبة بحقوقه والتحرك للتأثير في السياسات والبرامج.

إن الإصلاح السياسي وما يتطلبه من تطوير لمنظومة المشاركة الكفيلة بتعزيز القدرة الجمعية وتعبئة مختلف الطاقات شرط للقضاء على الإقصاء والتهميش واللامبالاة في صفوف الشباب الفلسطيني ومدخل لتوفير بيئة ترد له الاعتبار وتمكنه من التعبير عن ذاته وضمان انخراطه الحر والناجع في ضبط السياسات الكفيلة برفع التحديات والمشاركة في إنجازها وتقييمها، وهو ما نعهده أهم نقيصة في السياسات الرسمية الموجهة للشباب الفلسطيني في المرحلة السابقة رغم الاعتمادات والمجهودات المبذولة على هذا الصعيد.

وبالتالي فإن الإصلاح السياسي بالشباب ومع الشباب يتفاعل ايجابيا مع هذا التمشي باعتبار الشباب قدرة إبداعية وتجديدية وعامل أساسي في تحريك البلاد بجاذبية الديمقراطية مستقبلا. وينطلق هذا القول من فهم الإكراهات المسلطة على الشباب الفلسطيني وما تطرحه من إشكاليات لاستجلاء موقع الشباب في السياسات التنموية للبلاد واستقراء مدى تلاؤم السياسات الشبابية الرسمية في الماضي مع تطلعات الشباب وخصوصياتهم واحتياجاتهم ومن ثم مدى فعاليتها ونجاحاتها، وإلقاء الضوء على المخاطر والتهديدات التي يواجهها الشباب الفلسطيني اليوم ومدى

استجابة المنظومة الحمايية القائمة لتوفير فرص إدماج وانتقال سلس إلى الكهولة، وتحليل أسباب العزوف وغيرها من التفاعلات الشبابة وإبراز الآليات المسؤولة عن إعادة إنتاج ضعف المشاركة. وهذا ما يمكننا من استجلاء أدوار المسؤولة وإبراز الفجوات في المقدرة والبحث عن أفضل السبل لردمها وتقديم أهم اتجاهات الإصلاح لصياغة سياسة شبابة فلسطينية مستقبلية.

## النتائج:

- 1- تستحوذ أكبر نسب البطالة في فلسطين على فئة الشباب خاصة من حملة الشهادات الجامعية.
- 2- تهميش دور الشباب في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي.
- 3- وضع الرجل المناسب للعمل في المكان غير المناسب.
- 4- انتشار الرشوة والمحسوبية والحزبية والفئوية وحب المصلحة والاعتماد على الوساطة بدلا من الاعتماد على الكفاءات والشهادات العليا المتميزة.
- 5- تفضيل خريجي الشهادات من الدرجة الأولى على الثانية والثالثة على الثالثة في الوظائف الحكومية والخاصة، لأسباب تتعلق بالرشوة أو البغض والحسد.
- 6- عدم الاستفادة من الخريجين أصحاب الشهادات الجامعية خاصة الجامعات الأجنبية الذين يملكون تخصصات قيمة وربما نادرة والتي يمكن استغلالهم في أماكن عمل قد تفيد المؤسسة بالنهوض والتقدم لما لديهم من علم وخبرات مكتسبة من تلك البلاد.



- 7- قلة التمويل وضعف الاتصال والتواصل (المعلومات لا تصل كل الشباب).
- 8- ضعف استهداف الفئات الأكثر هشاشة وغياب التنسيق بين مختلف المتدخلين.
- 9- ضعف تدريب المهنيين العاملين في قطاع سياسة دعم التشغيل وضعف التنسيق بين المؤسسات والجمعيات.
- 10- بسبب الحصار والعدوان الإسرائيلي المتواصلين، أديا إلى تنامي البطالة وتفاقم الفقر في المجتمع الفلسطيني.
- 11- التحديات الثقافية التي يواجهها الشباب أثناء تحوله إلى الكهولة في سياق العولمة والتحويلات المحلية والدولية وما تنتجه من إكراهات وردود أفعال.

### التوصيات:

- 1- الاهتمام بالشباب أصحاب الشهادات والخبرات والحرف المهنية في عملية الدمج الوظيفي.
- 2- التخلص من مرض الوساطة والمحسوبية والحزبية والحسد والاعتماد على الأمانة المهنية في التوظيف والعمل.
- 3- تشجيع أرباب العمل على تشغيل الشباب.
- 4- العمل على تشغيل طالبي الشغل أول مرة.
- 5- طرح برامج الاقتراض وتدريب الشباب على الصناعات التقليدية.
- 6- مشروعات إقراض الشباب لن تصبح أداة ناجعة للحد من مشكلة بطالة الشباب والبطالة بصفة عامة ما لم ترتبط بالمشروعات الكبرى والصناعات الرئيسية ذات الكثافة العمالية.
- 7- التركيز على تنمية القدرات وتسخير التكنولوجيا باستهداف جيد وبناء المهارات القيادية ومهارات إدارة الأعمال والمهارات القائمة على المعرفة.
- 8- أن تستهدف إستراتيجية خلق فرص العمل ثلاثة أهداف مترابطة: تقليل البطالة إلى حد يقارب التشغيل الكامل، مضاعفة الإنتاجية كل عدة سنوات، وضمان مستوى إشباع مقبول للحاجات الأساسية لسكان القطاع.
- 9- ضرورة إعطاء دورات تدريبية وأن يكون هناك برامج للتدريب تهدف إلى خلق فرص عمل لمساعدة العاطلين عن العمل في أن يكونوا من أصحاب المشاريع الصغيرة.
- 10- تتصح الدراسة المعنيين (المنظمات الأهلية و الحكومة) بضرورة التركيز على افتتاح مشاريع صغيرة كأسلوب أثبت نجاحه في كثير من دول العالم المتقدم.
- 11- إعطاء الأراضي غير المستصلحة للشباب العاطل عن العمل لاستصلاحها سواء بالزراعة أو بناء منشآت عليها لفترة زمنية محددة.

- 12- الاهتمام بإعطاء الشباب العاطل عن العمل لدورات لخلق روح المبادرة لدية وتحمل مخاطر افتتاح مشاريع له، بالإضافة إلى دورات في أساليب الإدارة الحديثة لضمان نجاح المشاريع ولدورات في إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية.
- 13- توجيه مدخرات الشعب نحو الاستثمار في مشاريع تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل.
- 14- ضرورة وجود قاعدة بيانات معلوماتية تستفيد منها الجامعات والمعاهد عند افتتاح برامجها الأكاديمية لضمان تناسب هذه البرامج مع احتياجات سوق العمل الفلسطيني.
- 15- تركيز وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة على تشجيع الشباب على التوجه نحو العمل المهني والحرفي حتى يستطيعوا الاعتماد على أنفسهم بالإضافة إلى العمل على محاربة النظرة المنقوصة لأصحاب الحرف.
- 16- تتصح الدراسة المصارف الإسلامية ومؤسسات التمويل بضرورة إعطاء قروض حسنة بضمانات بسيطة للشباب حتى يتمكنوا من إيجاده عمل لهم.
- 17- ضرورة تبني المؤسسات الأكاديمية لحاضنات لأفكار الشباب لمساعدتهم في تحويل هذه الأفكار إلى واقع ملموس يصب في خدمة الشباب والمجتمع الفلسطيني.
- 18- الحاجة لوجود برامج تدريبية تمنح العمال العاطلين عن العمل حرف أو مهارات جديدة تساعدهم على إيجاد فرص عمل لهم.
- 19- ضرورة عدم انتظار العاطل عن العمل لوظيفة مناسبة له بل أي وظيفة يجدها يجب العمل بها.
- 20- لنجاح علاج البطالة في المجتمع الغزي تحتاج إلى تفاعل عديد من العناصر أهمها المنظمات الأهلية والحكومة والشعب والعمال والمال والتسويق ما يسمى بالتنمية بالمشاركة.
- 21- التركيز على موافقة وملائمة فلسفة التعليم في جامعات القطاع مع متطلبات سوق العمل الفلسطيني في قطاع غزة، حيث تقلل من نسب البطالة.
- 22- الحاجة للتخطيط السليم قبل البدء بوضع خطط تنموية والعمل على التنسيق بين الموارد والقرارات اللازمة لتوجيه هذه الخطط.
- 23- المساهمة في تطوير القوانين والأنظمة والإجراءات والهيكل الإدارية بما يضمن المساواة والقضاء على كافة أشكال التمييز بتعزيز وتمكين المرأة في مواقع صنع القرار وتوفير فرص عمل للنساء والعمل على دمجهن في الحياة الاقتصادية.
- 24- تطبيق اللامركزية الكامل في السلطة واتخاذ القرار وإعطاء الدور الرئيسي للمشاركة في تحديد أهمية المشروعات لأفراد كل مجتمع محلي من خلال مؤسسات مجتمعية تتمتع بالحرية والديمقراطية.

- 25- تسخير وسائل الإعلام الحيني بفرص التشغيل مثل القروض الصغيرة التي تكفل أجاد عملا سريعا للشباب الخرجين.
- 26- وضع وصياغة برامج تهتم بالتدريب والتأهيل للعمل.
- 27- وضع برامج للدعم المالي للانتصاب وبعث المشاريع.
- 28- الاهتمام بتشغيل شباب العائلات المعوزة.
- 29- دعم المشاريع الصغيرة والعمل على دمجها مع المشاريع الكبرى.
- 30- تقديم السياسات الرسمية الموجهة للشباب وفهم خلفيتها وأبعادها ورصد تطورها والوقوف على محدوديتها.
- 32- تقييم منظومة الحماية الاجتماعية القائمة وقدرتها على حماية الشباب من التهديدات وتأمين مستقبل أفضل له.
- 33- مشاركة الشباب ودوره في ترسيخ المواطنة وتعزيز الانتماء.
- 34- إبراز أهم العناصر لبناء سياسة شبابية تتحرك بأفق الانتقال الديمقراطي و"تمكن" الشباب
- 35- ضمان فرص حقيقية للاندماج وتوفير للبلاد استفادة قصوى من الطاقة الإبداعية والتجديدية للشباب.
- 36- تقييم موضوعي دوري بحضور وبمساهمة الشباب مساهمة فعالة مع تحسين أدوات التقييم والإطار والذهنية.
- 37- عدم التردد في إلغاء برنامج ثبت عدم نجاعته في مكافحة البطالة لدى الشباب الفلسطيني.
- 38- اعتماد دراسات جدوى قبل البرامج والاعتماد على الدراسات قبل الانطلاق بما يخص البطالة لدى الشباب الفلسطيني.
- 39- مواصلة تطوير أشكال خلاقية لإبراز أفضل الآليات (مجلس لدعم تشغيل الشباب بمساهمة فعالة منهم وخاصة الأكثر ضرر).
- 40- تشريك الشباب في كل المراحل في صياغة وانتقاء وتنظيم آليات وإنجازها وتقييمها.
- 41- إعطاء الشباب الفرصة للتعبير والتنظيم للتعريف بمشاكله في سوق الشغل وإبراز أولوياته والتواصل مع مختلف المتدخلين.
- 42- رفع تحدي التشغيل الشفافية والمصداقية والمسائلة والمشاركة واستدعاء الحكم الراشد وحسن التصرف، لأنه لا توجد حلول سهلة أو سريعة أو سحرية ولأن الحلول الآتية المرتجلة لمعالجة المدى القريب تخلق مشاكل عويصة على المدى البعيد ولأن الحلول على المدى البعيد تتطلب تحضيراً نفسياً لا يستقر إلا إذا طرحت الأمور في إطار عقد سياسي جديد يطلب الشرعية من الناس لانجاز أهداف يلتزم بها ويسأل عليها.

43- إن التكوين الجيد يحمي من البطالة وإن ترتيب المسالك وتحسين جودة التعليم وتدقيق الملائمة بين التعليم وسوق العمل لهو أكبر مخطط سياسي لتجنب البطالة وخلق فرص الشغل وتمكين الشاب من انتقال سلس ومرن وسريع من المدرسة إلى المؤسسة.

44- أن المسؤولية الرئيسية لمكافحة على ظاهرة البطالة تقع على عاتق الحكومة الفلسطينية، لكن لا ننسى دور المنظمات الأهلية الفلسطينية في هذا الجانب، لذا يجب تفعيل عمل المنظمات الأهلية الفلسطينية بوضع إستراتيجية شاملة متضمنة برامج تطبيقية ناجحة في مكافحة البطالة في قطاع غزة، ، حيث يمثل المجتمع المدني الفاعل المجتمعي الأهم منع تفاقم البطالة لدى الشباب، بشرط أن تزول القيود على تكوين منظمات المجتمع المدني، وعلى فاعلية نشاطه، وأن تبنى الحكومة قدرة هذا القطاع على المساهمة الفاعلة في مكافحة البطالة، للوصول إلى ما يعرف بالبطالة الطبيعية ( Natural unemployment ) وهو أن يكون الطلب على العمل مساويا لعرضه والعكس صحيح، أي أن يكون عدد الباحثين عن العمل مساو لعدد المهن الشاغرة أو المتوفرة لكي يسود التشغيل الكامل والمرضي.

#### المراجع:

1. محسن أبو رمضان: دور منظمات المجتمع المدني في مكافحة الفقر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر اليوم العالمي لمكافحة الفقر في غزة، الحوار المتمدن - العدد: 2072 - 2007/10/18م.
2. المالكي، مجدي، شلبي، ياسر، السعدي، نعيم: تعداد المنظمات غير الحكومية الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2001م، الطبعة الأولى، ص19.
3. احمد مجدلاوي: الحوار المتمدن رقم 1847، تعزيز ثقافة التمكين للمرأة الفلسطينية 2007/3/7م.
4. حسن، لدادوة، محمد، جبريل، عزام، جابر: "علاقات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية فيما بينها ومع السلطة الوطنية الفلسطينية والموالين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، حزيران 2001م.
5. برنامج دراسات التنمية - جامعة بيرزيت: تقرير التنمية البشرية، رام الله - فلسطين 1998 - 1999م،.

6. نخلة، د. خليل: العمل الأهلي في فلسطين، الملتقى الفكري العربي، القدس 1987م.
7. برغوثي، د. مصطفى: منظمات المجتمع المدني ودورها في المرحلة المقبلة، اتحاد لجان الإغاثة الطبية، القدس 1996م.
8. جامعة بيرزيت: برنامج دراسات التنمية، استطلاعات الرأي العام، استطلاع للرأي العام الفلسطيني حول آثار الحصار على الحياة الفلسطينية، 19 شباط 2001م.
9. وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، الإدارة العامة للتخطيط والتطوير التربوي، تقرير خاص عن العملية التعليمية خلال انتفاضة الأقصى المباركة في الفترة 2000/9/29م ولغاية 2001/5/25م.
10. الهيئة العامة للاستعلامات، البنك الوطني للمعلومات، تقرير حول الإغلاق الإسرائيلي لمناطق الضفة الغربية وقطاع غزة وأثره على العمل والعمال 2007م.
11. مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة - فلسطين: الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في موازنات السلطة الوطنية الفلسطينية، يونيو 2008م.
12. الرماني، زيد: (كيف عالج الإسلام البطالة)، القاهرة: الإعلانات الشرقية مطابع دار الجمهورية، 1999م.
13. صامد الاقتصادية: (التمييز والبطالة مظاهر بارز في معاناة الطبقة العاملة الفلسطينية)، عمان: العدد 49، 1996م.
14. صبري، عبد الرحمن: (سبل مواجهة مشكلة البطالة على الصعيد القومي ووسائلها)، القاهرة: مجلة شئون عربية، العدد 71، 1992م.
15. مخيمر، عبدالعزيز وعبدالحليم، احمد، (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية)، القاهرة: بحوث ودراسات، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2000م.
16. دراسة أعدها سمير عبد الله: الاقتصاد الفلسطيني 2007م.
17. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: تقرير حول أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني، 2005م.
18. عبد الله، سمير: الاقتصاد الفلسطيني 2000م و 2007م.
19. عورتاني وموسى: الحكم الصالح في المنشآت التجارية 2003م.
20. عورتاني: الإصلاحات في السياسات والمؤسسات الاقتصادية الفلسطينية 2003م.
21. الدبعي، عصام: مرور عام على تأسيس جمعية المستقبل 2005م.
22. محيسن، تيسير (الحوار المتمدن - العدد: 1351): حول الديمقراطية والإصلاح السياسي في فلسطين العالم العربي 2005م.

23. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: أسباب تفشي البطالة في المجتمع الفلسطيني 2005م.

24. قليبو، منير: الظروف الاقتصادية في الاراضي الفلسطينية، الشرق الأدنى للاستشارات 2007م.